

المحامي عن العدل في الدعاوي الزوجية

بفلم الحوري يوسف حتي

الرأس الاول

في اقامة الدعوى الزوجية

المطلب الاول

في حق الزوجين بشكوى الزواج

في حق الازواج الايرانيين

كل حق يدافع عنه بدعوى^(١) وكل شخص في الكنيسة^(٢) يقدر ان يرفع الدعوى مطالباً بمحرقه^(٣) الا من منتهه عن ذلك القوانين المقدسة^(٤).
 فينتج اذاً جلياً من المبادئ المذكورة ان الزوج البري هو حقيق دائماً بشكوى زواجه^(٥) وقد اثبت الاجتهاد القانوني هذا المبدأ زمناً طويلاً قبل صدور مجلة القوانين^(٦) ولم يبد احد قط ادنى شك بتخصسه^(٧).

(1) c. 184 COP; c. 1667 CIC.

(2) c. 87 CIC.

(3) c. 1 COP; c. 1552 CIC.

(4) c. 161 COP; c. 1646 CIC.

(5) Graziani, Limitazioni al diritto del conjuge di accusare la nullità del matrimonio, dans Il Diritto Ecclesiastico, IDE (1935) 115; Roberti, De jure accusandi matrimonium, dans Apollinaris, Apoll. 3 (1930) 57.

(6) Cappello, De jure accusandi matrimonium, Periodica 16 (1927) 233-235 où l'auteur cite Pirhing, Jus canonicum in V libros decretalium distributum. Dilingae, 1626, lib. IV, tit. 18 n° 1; et Schmalzgrueber, Jus ecclesiasticum universum, Romae 1843, lib. IV, tit. 18, n° 13.

(7) Cappello, La figura giuridica dei conjugi e del promotore di giustizia nelle cause matrimoniali, dans Civiltà Cattolica, Civ. catt. 3 (1939) 222.

٢ في تحديد حق الأزواج المتسبين بإعلان زواجهم

لا جرم ان الكنيسة تقدر ان تحرم من حق شكوى الزواج الزوج المتسبب بإعلان زواجه تسيباً مباشراً وعن ذنب^(٨). وقد جرت عادة بتقديم اعتراضات عديدة ضد سلطة الكنيسة هذه. والمدعاة - كما يؤكد بعض المؤلفين - هي نتيجة ضرورية لكل حق، وقدرة الزوج على شكوى الزواج هي حق طبيعي لا تستطيع الرسوم الرضعية ان تحرمه اياه. اما اذا حرم الأزواج هذه المدعاة فتضحي حالتهم غير ممكنة اذ يرون نفوسهم مضطرين الى المساكنة دون مقدرة التمتع الشرعي بالزواج. وهكذا يكون خلاصهم في خطر كما يصبح الخير العام هو نفسه مهدداً لما للدعاوى الزوجية من تأثير كبير دائم على المجتمع^(٩).

اننا نرى بالعكس ان حرمان الكنيسة الزوج المذنب من حق شكوى الزواج هو قانوني تماماً لا بل ضروري. فلا شك ان الادعاء هو نتيجة لكل حق (ق ١٨٤ من اصول المحاكمات للكنيسة الشرقية والقانون ١٦٦٧ من مجلة الشرع القانوني الغربي) لكننا لا نقدر ان نعتبره عنصرًا جوهرياً لهذا الحق. فانه يمكن ان توجد حقوق لا يقابلها ادعاء. ما، فالشرع الكنسي يفرق جلياً بين الادعاء والحق ويقر بوجود حقوق بدون ادعاء^(١٠). والشارع يحرم ايضاً غالباً من الادعاء. اصنافاً من الاشخاص لا جدال في حقهم^(١١).

اننا نقر ايضاً ان الخير العام يتأثر دائماً من اقامة الدعاوى الزوجية، لكن للخير العام - حسب ملاحظة العلامة روبرتي - درجات عديدة فاذا اختلفت

(8) c. 478 COP; c. 1971 CIC.

(9) Roberti, De obligatione promotoris justitiae accusandi nullitatem matrimonii, Apoll. 10 (1937) 113; De Guise, Le Promoteur de justice dans les causes matrimoniales, Ottawa 1944, pp. 149-150.

(10) cc. 1017 § 3; 454 § 1; 1438; 1447; 1927 CIC.

(11) cc. 87. 1646; 1654; 1628 § 3; 1971 § 1, 1; 1554 CIC etc.. Pontificia Commissio ad codicis canones authentice interpretandos, Pont. Comm. du 12 mars 1929, dans Acta Apostolicae Sedis, AAS 21 (1929) 70; 17 juillet 1933, AAS 25 (1932) 345-346; cfr Roberti, De processibus, Romae 1941, vol. I, n. 21, pp. 55-64 et Apoll. 3 (1930) 53-59; Apoll. 6 (1939) 442-444.

يتطلب الحيز العام الاعلى على الحيز العام الادنى⁽¹²⁾ . وهكذا يجب ان يضحي
بجزء شخصين او اربعة اشخاص لفائدة المجتمع كله .

وكذلك يبرر المعلم تريس بدوره قوانين الكنيسة ، فانه بعد بحث الحيل
التي يلجأ اليها الازواج ليجدوا مخرجاً ويمقدوا زواجاً جديداً يحتم قازلاً :
« لا يبقى اذن في احوال كهذه الا ان تضع الكنيسة على قدر الامكان
عوائق للشكوى وللادعاء . حتى يصعبا على نوع ما غير ممكنين⁽¹³⁾ » .

وان لم تتخذ الكنيسة تدابير كهذه تنفتح الى الطلاق الكنسي طريق
سهلة نافذة⁽¹⁴⁾ . ولتلاحظ ايضاً بان الكنيسة اذ تحرم الزوج المتسبب ببطلان
زواجه من حق الشكوى تقر له دائماً بحق الاخبار ببطلانه (droit de dénonciation)
اي اخبار اسقف الابرشية او المجامعي عن المدعى⁽¹⁵⁾ وتعتبره خصماً حقيقياً في
الدعوى الزوجية الطارئة⁽¹⁶⁾ . (Causes matrimoniales accidentelles)

٣ في نطق الزوج المسؤول عن بطلان زواجه مسؤولية اكية

(Causa certe culpabilis)

بعد ان بررنا قوانين الكنيسة لتلاحظ بادي ذي بد. بان المشرع الكنسي
يحرم الازواج من حق شكوى زواجهم اذ كانوا سبب المانع المبطل⁽¹⁷⁾ ويسمى
متبياً الشخص الذي ينسب اليه العمل⁽¹⁸⁾ ويجب ان يكون هذا السبب حاصلأ

(12) Roberti, De obligatione promotoris justitiae...
Apoll. 10 (1937) 114.

(13) Triebs, De promotore justitiae in causis nullitatis matrimonii,
Apoll. 10 (1937) 403.

(14) Bartocetti, De jure et officio promotoris justitiae accusandi
matrimonium, Apoll. 10 (1937) 574 sq.

(15) c. 1971 § 2; Roberti, De jure denunciandi nullitatem matrimonii,
Apoll. 3 (1930) 248-250; Pont. Comm. du 12 mars 1929, AAS 21 (1930) 196.

(16) Cappello, La figura giuridica dei conjugii... Civ. Catt. 3 (1939)
228, 2 .

(17) c. 1971 § 1, 1 ; cfr Instructio servanda a tribunalibus dioecesanis
in pertractandis causis de nullitate matrimoniorum a Sacra Congregatione
de Sacramentis editae 15-8-36; INumSCdeS art. 35 § 1, 1 ; cfr Apoll. 9
(1936) 532.

(18) Roberti, De matrimonii accusatione, Apoll. 6 (1933) 442.

عن نية لا مادياً⁽¹⁹⁾ وان يكون مرجباً مسؤولية⁽²⁰⁾ ومصحوباً بالخداع .
(Causa formalis. imputabilis, dolosa)

وهذه الشروط هي ضرورة لجعل الزوج غير اهل للادعاء ببطلان زواجه .
لكن لا يهم انه كان سبباً لمانع بمنع الحصري او الواسع⁽²¹⁾ او كونه سبباً
للمانع او لبطلان الزواج عن ذنب منه⁽²²⁾ .

فنتج عن ذلك ان الزوج يبقى اهلاً للشكوى والادعاء لدى المحكمة
اذا كان متسبباً بريئاً بمانع الزواج او ببطلانه (Cause innocente et passive)
وهكذا من تحمل مثلاً خوفاً او قسراً⁽²³⁾ فان حرمانه هذا الحق يكون جائزاً
ومضاداً للخير العام⁽²⁴⁾ .

• في حق الزوج المشكوك في مسؤوليته (Causa dubie culpabilis)

عندما يكون الزوج « مسؤولاً عن البطلان مسؤولية اكيدة » يجعله الشرع
القانوني غير اهل مطلقاً لشكوى زواجه . لكن هل يجب ان تفرض عليه
العقوبة عينها اذا كان « مشكوكاً فقط في مسؤوليته » ؟

يرى العلامة بربوشتي مستنداً الى القانون ١٧٠٩ في بنده الاول ان القاضي
لا يقدر ان يباشر تحديد الدعوى طالما لم يتأكد ان الزوج هو اهل شرعاً
للدرافعة . فانه يقول « من الصواب ان لا يسير القاضي بالدعوى إلا بعد ابرام
كل شك في عدم اهلية المدعي »⁽²⁵⁾ .

(19) Pont. Comm. du 17 juillet 1933, AAS 30 (1933) 345 ad I; Graziani, Limitazioni al diritto...IDE 46 (1935) 115.

(20) Toso, De matrimonio accusando vel denunciando, Jus Pontificium, JP (1937) 11; Triebs, De promotore justitiae in causis nullitatis matrimonii, Apoll. 10 (1937) 397; il ne s'agit pas de la culpabilité au sens entendu dans le droit pénal ou dans l'ordre moral.

(21) Pont. Comm. du 12-3-29.

(22) Pont. Comm. du 17-7-33; Creusen, dans Nouvelle Revue Théologique, NRT 60 (1933) 732-733 contre Gasparri, Tractatus canonicus de matrimonio, Typ. Polyg. Varic. 1932, n 1260; Graziani, Limitazioni...IDE 46 (1935) 116-117 contre Roberti, Apoll. 6 (1933) 443.

(23) Pont Comm. du 17-7-1933 dans AAS 25 (1933) 345 ad I.

(24) Bartocetti, Circa inhabilitatem conjugum accusandi matrimonium, Apoll. 11 (1938) 202. De Guise, o.c.p. 160.

(25) Circa inhabilitatem... Apoll. 11 (1938) 207.

لكن المؤلف يستطرد قائلاً بأنه في حال وجود مسؤولية كهذه مشكوك فيها يقدر الاسقف المكاني ان يأمر المحامي عن المدل بالتدخل . فيكون هذا التدخل بمثابة اصلاح لعدم اهلية الزوج المسؤل مسؤولية غير اكيدة .

اما رأي الاستاذ شبيروتي فهو مخالف^(٢٦) فانه يرى ان الزوج المشكوك في اهليته لا يمكن ان يحرم من حق شكوى الزواج . ولكي يثبت رأيه يميز بين الشك من حيث القانون والشك من حيث الواقع .

فاذا كان الشك من حيث القانون ، فالملادة ١٩٧١ التي تضع قاعدة تحدد حرية ممارسة الحقوق وهي تحتملي شذوذاً للشريعة^(٢٧) يجب ان تؤول بحصر معناها . علاوة على ذلك يرسم القانون ١٥ من مجلة الشرع القانوني الفرنسي ان الشرائع في حالة الشك من حيث القانون لا تلزم بالعمل بها وان كانت مبطله ورافعة للاهلية (irritantes ou inhabilitantes)

والاستاذ الشهير ينتج قائلاً : وهكذا في الشك من حيث القانون « يجب اتباع الرأي الاكثر موافقة لاهلية الزوج للدعاء بنوع انه لا ينبغي رد شكوى الزوج الا عندما لا يبقى ادنى شك في مسؤوليته^(٢٨) .

واذا كان الشك من حيث الواقع فعلى الخصم او القاضي من قبل المنصب ان يعترض به ، فالأفتزوج المشكوك في اهليته يتسع بحق الشكوى فانه « لا احد يعتبر شريفاً إلا اذا ثبت ذلك » ، « ولا يمكن ان يحرم احد من حقه الا اذا ثبت ذلك بنوع اكيد » .

ان روبرتي يعتمد على نتائج هذا المقال ويستصوبها تماماً اذ يكتب : « اننا نرضى طوعاً بهذه النتائج وليس نالم بالفتنة بقدر ان يخالفها بسهولة^(٢٩) » .

وهذا يجب ان يكون موقفنا ايضاً فاننا مقتنعون تماماً ببراهين الاستاذ

(26) Ciprotti, De conjuge dubie habili ad matrimonium accusandum, Apoll. 12 (1939) 265-267.

(27) cc. 19 et 1667 CIC.

(28) Ciprotti, De conjuge dubie habili... Apoll. 12 (1939) 266.

(29) Roberti, Quando conjux dicendus sit dubie habilis ad accusandum matrimonium, Apoll. 12 (1939) 267.

شيبوتي، ولاننا رفضنا على المحامي عن العدل ان يتخذ صفة قاتقام او متدخل في الدعوى لاصلاح عدم الاهلية كما يريد برتوشي .

٥ في حق الزوج المسؤول من جهة والبري، من جهة اخرى

(Causa culpabilis ex uno capite et causa innocens ex altero capite)

كان رئيس اساقفة ميلان قد عرض على مجمع الاسرار المقدس ثمانية اسئلة بخصوص سبب بطلان الزواج . وهذا نص السؤال الاول :

« هل يجب ان يعتبر اهلاً لشكوى الزواج الختم الذي كان سبباً للمانع او للبطلان اذا رفعت الشكوى « لسبيين : سبب القهر والخوف وسبب الشرط الموضوع ولم يكن المتسبب مسؤولاً الا عن السبب الثاني » ؟

ففي هذا السؤال اجاب مجمع الاسرار المقدس بالنفي في ٢٠ ايار سنة ١٩٣٨^(٣٠) . ومن جوابه يتدل على ان الختم الذي هو غير اهل « من وجه واحد » لا يقدر ان يقيم الدعوى « بالوجهين » ولو كان اهلاً من احد الوجهين . « فالشر - على حسب ملاحظة العلامة روبرتي - من اي نقص كان »^(٣١) . ولكن المدعي المذنب لسبب واحد كان قادراً على شكوى الزواج للسبب الاخر الذي هو بري . منه ، وكان الحكم الصادر في ما يخص هذا السبب شرعياً^(٣٢) .

٦ في حق الازواج ووضع الشروط

يرسم البند ٣٧ من ارشاد ٣٦/٨/١٥ ان الزوج « الذي وضع سبباً صالحاً وجائزاً للمانع هو اهل لشكوى الزواج » . ومجمع الاسرار المقدس عينه في جوابه الى اسقف مدينة ميلانو الايطالية بتاريخ اليوم الاول من شهر ايار سنة ١٩٣٨ يعلم بان الشرط الذي هو صالح وجائز بذاته وان كان موضوعاً بدون

(30) Rivista diocesana Milanese. 1938, p. 396; cfr Apoll. 11 (1938) 497-501.

(31) Roberti, Annotationes ad responsa Sacrae Congregationis de Sacramentis d. 30 maii 1938, dans Apoll. 11 (1938) 499 ad I.

(32) cfr Responsa ad dubia II et III dans Apoll. 11 (1938) 497.

رضى الاستف المكاني لا يجعل الزوج غير اهل لشكوى الزواج . ولكنه يلاحظ ايضاً بان شرطاً جاتراً بذاته يقدر ان يضحى غير جاتر اذا كان النوع الذي اريد المجازه به هو غير جاتر بذاته . وهذا هو الواقع اذا اريد تأكيد البتولية بواسطة الفعل الزوجي⁽³³⁾ . ففي هذه الحال يضحى الشرط غير جاتر وسيناً عملياً⁽³⁴⁾ .

وإذا كان الشرط قبيحاً بذاته او بالفرض (par accident) يعتبره المشتري كأنه غير موضوع⁽³⁵⁾ . اذن لا يمكن ان ينشأ اي حق كان من وضع شرط كهذا ، فلا يقدر لا الزوج ولا المحامي عن العدل ان يلجأ الى هذا الشرط وعبثاً يلجأ اليه اي كان⁽³⁶⁾ .

لكن لا يجوز عدم التمييز بين الشرط القبيح (Conditio turpis) والشهرط المضاد لجوهر الزواج (Conditio contra matrimonii substantiam) . فالبنسبة ٣٨ في فقرته الاولى ب للإرشاد المذكور اعلاه يرسم تعريضاً ان الأزواج الذين « وضعوا شرطاً مضاداً لجوهر الزواج ولا يقدر ان يشكروا زواجهم . فان هذا الشرط يجعل الزواج باطلاً ، وبالفعل عينه ينتج حق الشكوى ولكن بوضع شروط كهذه يصبح الأزواج مسؤولين عن بطلان زواجهم فيجرمون من حق الشكوى .

في هذه الحال يرد حق اقامة الدعوى الى المحامي عن العدل وحده⁽³⁷⁾ .

وبالاختصار اذا كان الشرط صالحاً يقدر الزوج دائماً ان يشكو زواجه . اما اذا كان الشرط قبيحاً فلا يقدر ان ينتج منه ادنى حق ولا يكون احد اهلاً لشكوى الزواج . واخيراً ان كان الشرط مضاداً للجوهر كما لو كان

(33) Sacra Romana Rota, S.R.R. Tergestina, nullitatis matrimonii, coram Grazioli, 11 juillet 1938.

(34) Bartocetti, Circa inhabilitatem conjugum... Apoll. 11 (1938) 202; Roberti, Annotationes... Apoll. 11 (1938) 500.

(35) c. 1092 § 1 CIC.

(36) Roberti, De accusatione matrimonii... Apoll. 12 (1939) 115.

(37) Roberti, ibid.

ينفي احدى خاصتيه الجوهريتين فالشكوى تبقى من اختصاص المحامي عن العدل وحده^(٣٨).

٧ في حق غير الكاثوليك

قبل نشر الشرع القانوني كان غير الكاثوليك عمراً محرومين من حق اقامة الدعوى ، لكنهم كانوا احياناً بنوع شاذ مقبولين في المطالبة لحقوقهم . وخصوصاً في الدعاوى الزوجية . الا انه بنشر الشرع القانوني لانت القوانين ولم يعد الاجتهاد يمنع غير الكاثوليك منماً باتاً من المرافعة لدى المحاكم الكنسية^(٣٩) . ولكن جواب ديوان التفتيش المقدس الصادر في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٨ اعاد البحث في هذه المسألة عندما اعلن بان غير الكاثوليك الممدين وغير الممدين لا يقدرن ان يرافعوا في الدعاوى الزوجية . اما اذا كانت اسباب خصومية (كضرب للضم الكاثوليكي او رجا . وطيد باهتدا . الحصم الغير الكاثوليكي) تتطلب قبول غير الكاثوليكي . كدع فيلزم في كل حال الاتجاء الى ديوان التفتيش المقدس^(٤٠) . وهذه الفتوى لا تلزم محكمة الروتا فقط لكنها اعطيت على السواء لكل محاكم الابشيات^(٤١) .

وهذه هي نتيجة قانونية لمرسوم البند ٨٧ الذي اليه يسند الديوان المقدس جوابه . ففي هذا القانون يقول المشرع ان الهاد وحده يجعل الانسان شخصاً في كنيسته المسيح له كل حقوق المسيحيين وعليه كل واجباتهم . وهكذا تغير المؤمن بما انه لم يقبل سر الهاد ليس شخصاً في الكنيسته ولا

(38) Roberti, De accusatione matrimonii... Apoll. 12 (1939) 115.

(39) Roberti, De competentia in causis matrimonialibus initis a promotore iustitiae, Apoll. 11 (1938) 215.

(40) AAS, 20 (1928) 75 resp. ad I dubium; cfr Haring, Das Klagerecht der Akatoliken, dans Theologische Praktische Quartalschrift 89 (1936) 357-358; idem, De promotore iustitiae in causis nullitatis... Apoll. 10 (1937) 397-399.

(41) AAS 31 (1939) 131, Decretum de competentia in causis matrimonialibus et de jure promotoris accusandi matrimonia acatholicarum; cfr Roberti, Annotationes... Apoll. 12 (1939) 157-161.

يقدر اذن ان يدعي لنفسه باي حق كان من الحقوق التي هي للزمّنين بحكم انضمامهم الى الكنيسة . فليس هو بالنتيجة اهلاً الادعاء . بطلان زواجه .

اما غير الكاثوليك المصدرون الهراطقة والمشاؤون فبما انهم اشخاص في الكنيسة يتسمون ببعض حقوق مندرجة للكاثوليك ولكن لانهم وضعوا عائقاً للاتحاد مع الكنيسة فالمشترع يجرّمهم من بعض الحقوق الاخرى ومنها الادعاء . بطلان زواجهم .

والكافرون^(٤٢) يجرّمون هم ايضاً من حق شكوى زواجهم ، فاسم غير الكاثوليك يطلق عليهم « فيما يخص حق الشكوى في الدعاوى الزوجية » بوجب جواب من مجمع التفتيش المقدس موجه الى رئيس اساقفة مدينة سالزبورغ بتاريخ السابع والعشرين من شباط سنة ١٩٣٧^(٤٣) .

٥. في حق المحرومين

ان كتاب الشرع القانوني يميز بين المحرومين الواجب اجتنابهم والمحرومين المحتملين بعد صدور حكم موقّع او معلن للحرم ، وبين المحرومين المحتملين قبل صدور اي حكم .

وقد قصر الشارع الاهلية للادعاء . في جنب المحرومين الواجب اجتنابهم والمحرومين المحتملين بعد صدور حكم مذل او معلن للحرم . ويوجه العموم ، يجب على القاضي - اذا كانوا مدعيين - ان يرد دعواهم اما بحكم المنصب او عند طلب المدعى عليه^(٤٤) . ولكن اذا كان طلبهم يرمي الى ابعاد ضرر او خطر عن انفسهم - كما هي الحال في الدعاوى الزوجية - فيقدرون ان يرافروا لا بانفسهم بل بواسطة وكيل .

(42) c. 1325 § 2 CIC.

(43) Karl Kronlachner, Auch Apostaten gelten als Acatolici im Sinne der Entscheidung des S. Officium vom 18. Janner 1928, Theol. Prakt. Quart. 90 (1937) 321; cfr une recension dans Jus Pontificium 17 (1937) 282.

(44) cc. 1654 § 1; 1628 § 3 CIC.

اما المحرومون المحتملون قبل صدور حكم معان او موقع للمعقوبة فانهم يتمتعون بكامل اهلية المرافعة فيستطيعون ان يرافعوا ويدعوا ببطلان زواجهم ، ولكنه يمكن دائما حدهم بدفع حرمهم . وهذا الدفع يكون دعوى طارئة يفصلها القاضي بقرار منه ^(٤٥) .

٩ حق القاصرين والمجانين والاجانب عن الدعوى (Extranei)

في المسائل الروحية - كما هي الحال في الدعاوى الزوجية - وفي الامور المقترنة بالروحية لا يحتاج القاصرون الذين بلغوا سن الرشد الى الحصول على رضى وكلائهم الشرعيين للدعاء والدفاع لدى المحاكم الكنسية . وحتى نهاية السنة الرابعة عشرة من عمرهم يقوم مقامهم الوصي الذي يعينه الاسقف المكاتبي او الوكيل الذي يختارونه برضى الاسقف المذكور . اما بعد السنة الرابعة عشرة من عمرهم يرافعون ويدافعون بانفسهم ^(٤٦) .

اما المتوهون والمجانين البالغون فانهم يرافعون لدى القضا بواسطة آبايهم او اوليائهم او اوصيائهم . والوصي المعين من السلطة المدنية يمكنه ان يدافع لدى المحكمة الكنسية واكن بتوافق الاسقف وحده ^(٤٧) .

اما « الاجانب عن الدعوى » فانهم بعد ان ابطل القانون ١٩٢١ الشرع القديم في هذا الموضوع لم يعرذوا قادرين على شكوى زواج يملون بطلانه وعلى الكثير يمكنهم ان يجبروا به الاسقف المكاتبي او المحامي عن العدل .

(تابع)

المحامي يوسف حني

دكتور في الحقوق الكنسية

نائب رئيس المحكمة البطريركية الاستئنافية المارونية

(45) cc. 1654 § 2; 1628 § 3; 1837 sq. Roberti, De officio promotoris justitiae accusandi matrimonia acatholicorum, Apoll. 10 (1937) 596.

(46) c. 1648 § 3; Naz, Traité de droit canonique, vol. IV n 230 p. 132.

(47) cc. 1648 §§ 1 et 2; et c. 1651.